اكد ان علاوي اطلق النار على مجلس السياسيات

دولة القانون: تحقيق انجازات خلال الـ ١٠٠ يوم ضرباً من الخيال

علاوي

السنيد

الشلاه

متابعة/ المدى

كشف ائتلاف دولة القانون عن وجود عدد من الوزارات حققت نجاحا في الفترة الماضية، مبينا ان مهلة المئة يوم اتت لرسم ملامح العمل للفترة المقبلة.

ولفت النائب حسن السنيد ان عدداً من الوزارات أثبتت نجاحاً خلال مدة المئة يوم المذكورة، فيما كان بعضها متلكئا"، مشيرا الى "احتمال عزل الوزراء الذين يثبت تلكؤهم وعدم قدرتهم على إدارة وزاراتهم بشكل ناجح".

وبين السنيد في حديث لعدد من وسائل الإعلام خلال زيارته الى محافظة كربلاء، إن "مهلة المائة يوم التي حددها رئيس الوزراء لتقييم الأداء الحكومي كانت ترمي إلى رسم ملامح العمل خلال السنوات المتبقية من عمر الحكومة"، مشيراً الى أن "تحقيق إنجازات كبيرة خلال هذه المهلة أمر مستبعد".

وأضاف السنيد أن تلك المدة "وضعت للتقييم فقط، أما حل المشكلات فأنه امر يحتاج الى وقت أطول"، واصفاً المائة يوم بأنها "خارطة طريق لعمل الحكومة ولمعرفة ما إذا كانت وزاراتها تسير في الاتجاه الصحيح أم لا".

وتابع السنيد أن "الإعلام المغرض نقل صورة للمواطنين بأن فترة المائة يوم ستغير كل شيء"، مبيناً أن "هناك دوافع معينة وأجندات سياسية وراء الإيحاء بأن الحكومة ستحل المشكلات في المدة المحددة، خصوصاً أن أزمة الكهرباء لا يمكن أن تحل إلا بعد نصب محطات توليد للطاقة التي ستستغرق عاماً ونصف العام".

بدوره قال عضو مجلس النواب عن إئتلاف دولة القانون علي الشلاه: إن العراقية تريد المناصب والغت ماقاله علاوي حول تنصله من مجلس السياسات مشيرا الى ان التحالف الوطني تلقى يوم ٢٣ شباط طلبا معلنا من علاوي اعلن فيه بانه غير معني بالمجلس الوطني ولا يريده وانه استجاب لرغبة ٥٠٠ الف من مناصريه الذين طالبوه بالتنحي عنه.

واضاف الشلاه لوكالة الصحافة المستقلة إن رئيس القائمة العراقية وبإعلانه اعلاه هو من اطلق النار على المجلس الوطني للسياسات الستراتيجية والآن يقولون بان هناك تسويفا ومماطلة من الآخرين بهذا الخصوص.

وبخصوص اعلان العراقية عن إمكانية انسحابها من العملية السياسية اوضح الشلاه إنه ومن وجهة نظر شخصية ان العراقية لن تنسحب وانما هذا التلويح بالانسحاب،والقطيعة عمل مؤسف وسلبي مبينا ان العملية السياسية في العراق بحاجة الى روح المشاركة وليس القطيعة.

واوضح الشلاه نحن مع اتفاق اربيل مثلما ابرم من دون زيادة او نقصان ولا نغير ولا نستجيب للتغيير فيه لان اي تغيير معناه نقضه لذلك نحن مقبلون على الاخوة بشكل ايجابي ونتمنى ان يسود في العراقية صوت الحكمة والعقل وليس صوت القطيعة.

ونوه الشلاه بخصوص طلب العراقية الغاء هيئة المساءلة والعدالة نحن نتعامل مثلما اتفقنا في اربيل وقلنا ونقول إن هذه مؤسسة دستورية واي تعديل عليها يجب ان يحترم وجودها الدستوري وان البعض لا يرضى بوجودها الدستوري ولايمكن أخذ من العملية السياسية ما اريد وارفض ما اريد ودخولنا الى العملية السياسية وفق الدستور وينبغي ان نقبل ما موجود في الدستور.

واكد نواب من القائمة العراقية على ان اتفاق اربيل نص على تشكيل هيئة جديدة للمساءلة والعدالة مكونة من قضاة من اجل إبعادها عن التأثير السياسي على قراراتها.

بدورها اعتبرت القائمة العراقية التي يتزعمها رئيس الوزراء الاسبق اياد علاوي، امس الخميس، عدم تشريع قانون المجلس الوطني للسياسات الستراتيجية بمثابة تفكيك للعملية السياسية، مبينة أن تشكيل المجلس متفق عليه بحضور الجانب الاميركي والقوى السياسية.

وقال عضو القائمة إبراهيم المطلك لوكالة كردستان للانباء، إن "قائمته تعتبر عدم تشريع قانون المجلس الوطني للسياسات الستراتيجية تفكيكا للعملية السياسية الحالية"، مبينا ان "أحد بنود اتفاقيات أربيل التي وقعت بحضور زعماء الكتل السياسية والجانب الاميركي هو تشريع قانون للمجلس".

واوضح المطلك ان "من يريد ان يرشق فعليه أن يذهب الى الوزارات الجديدة التي لاتقدم شيئا، وليس الى مجلس السياسات الذي يعنى برسم سياسات البلاد الاقتصادية والسياسية والامنية"، لافتا الى ان "مجلس السياسات هو حصة مكونات، وبالتالي الجميع اخذ حصته من المناصب ولم يبق سوى المجلس الوطني للسياسات".

وأرسلت القائمة العراقية إبراهيم المطلك لوكالة كردستان للانباء، إن "قائمته السياسية ما اريد وارفض ما اريد ودخولنا الى العملية السياسية وفق الدستور وينبغي ان نقبل ما موجود في الدستور.

واكد نواب من القائمة العراقية على ان اتفاق اربيل نص على تشكيل هيئة جديدة للمساءلة والعدالة مكونة من قضاة من اجل إبعادها عن التأثير السياسي على قراراتها.

بدورها اعتبرت القائمة العراقية التي يتزعمها رئيس الوزراء الاسبق اياد علاوي، امس الخميس، عدم تشريع قانون المجلس الوطني للسياسات الستراتيجية بمثابة تفكيك للعملية السياسية، مبينة أن تشكيل المجلس متفق عليه بحضور الجانب الاميركي والقوى السياسية.

وقال عضو القائمة إبراهيم المطلك لوكالة كردستان للانباء، إن "قائمته تعتبر عدم تشريع قانون المجلس الوطني للسياسات الستراتيجية تفكيكا للعملية السياسية الحالية"، مبينا ان "أحد بنود اتفاقيات أربيل التي وقعت بحضور زعماء الكتل السياسية والجانب الاميركي هو تشريع قانون للمجلس".

واوضح المطلك ان "من يريد ان يرشق فعليه أن يذهب الى الوزارات الجديدة التي لاتقدم شيئا، وليس الى مجلس السياسات الذي يعنى برسم سياسات البلاد الاقتصادية والسياسية والامنية"، لافتا الى ان "مجلس السياسات هو حصة مكونات، وبالتالي الجميع اخذ حصته من المناصب ولم يبق سوى المجلس الوطني للسياسات".

وأرسلت القائمة العراقية إبراهيم المطلك لوكالة كردستان للانباء، إن "قائمته المطالبة بإيقاف الخروقات الأمنية والتجاوزات التي تجري على قدم وساق في العديد من المحافظات، وتحقيق الشراكة في الملف الأمني وملف حقوق الإنسان، والموافقة على مرشح العراقية لوزارة الدفاع، و تقديم أسماء المرشحين لوزارة الداخلية لاختيار الأنسب، وتنفيذ الاتفاق بصدد المجلس الوطني للسياسات، وأمهلت التحالف الوطني أياما للرد عليها.

يشار إلى أن القائمة العراقية قالت بزعامة إياد علاوي اليوم إن عدم تنفيذ اتفاق أربيل للشراكة السياسية بين الكتل العراقية سيدفع إلى إجراء انتخابات مبكرة.

وقال مستشار القائمة العراقية هاني عاشور إن طعن اتفاق أربيل ومحاولات إلغائه المتعمدة والتنصل منه تعني أن الوضع العراقي سيدفع الى إجراء انتخابات مبكرة وأضاف ان الهدف من الاتفاق انتفى بعد ان تم إنهاء الشراكة الوطنية وقال: "إذا كان اتفاق اربيل هو المنتج للحكومة، فإن عدم الالتزام به يعني تراجعا عن مضامينه، ما يعني ان الحكومة لم تعد في العراق حكومة شراكة وطنية ممثلة للجميع". واتهم ائتلاف دولة القانون بزعامة المالكي بعدم الرغبة او الجدية في تنفيذ بنود اتفاق اربيل كاملة.

واكد عاشور في تصريح صحافي ان إلغاء الالتزام بتنفيذ اتفاق اربيل الذي عبر عن التوافق السياسي يدفع الأمور الى إجراء انتخابات مبكرة لان اصل الاتفاق هو تحقيق الشراكة بمفردات واضحة لم يجر تنفيذها وعليه فان تنفيذ جزء من الاتفاق يفرض اجراءات لابد منها خاصة وان فترة المائة يوم التي شارفت على الانتهاء اكدت عدم القدرة على ادارة الدولة بالشكل الحالي.

واشار الى ان القائمة العراقية حاولت منذ أشهر إكمال تنفيذ ما تبقى من اتفاق اربيل إلا أن ما واجهته هو عمليات تسويف ومماطلة واضحة في تنفيذه واعلان مباشر لإلغائه وعدم الاعتراف به وبدل أن يكون حلا توافقيا أصبح أزمة. واوضح ان الاجتماعات الاخيرة بين الكتل السياسية خاصة بين العراقية ودولة القانون كشفت عن عدم وجود نوايا حقيقية لدى دولة القانون لتنفيذ بنود اتفاق اربيل بشكل كامل وان هناك محاولات لإشغال القائمة العراقية بتفاصيل مفتعلة".

وكان زعيم القائمة العراقية إياد علاوي هدد عقب اجتماع مع قيادات القائمة وأعضائها، بينهم رئيس البرلمان أسامة النجيفي الجمعة الماضي، باتخاذ موقف شديد من العملية السياسية في حال عدم تنفيذ المحاور التسعة في اتفاقية بارزاني، وأكد أن القائمة ستحدد سقفا زمنيا لتطبيق بنود الاتفاقية.

وكشفت العراقية الأربعاء الماضي عن انتكاسة واضحة في اجتماعات الكتل السياسية الأخيرة بشأن تنفيذ بنود اتفاقية اربيل، واصفة تلك الاجتماعات بالمخيّبة للآمال، مؤكدة وجود انحراف واضح عن مبادئ الديمقراطية، واتجاه خطر للتفرد بالسلطة والقرار السياسي.

وطرح بارزاني في أيلول الماضي مبادرة تتعلق بحل الأزمة السياسية في العراق تتضمن تشكيل لجنة تضم بين ثمانية واثني عشر من ممثلي الكتل السياسية لبدء محادثات لتشكيل الحكومة الجديدة والعمل على حل الخلافات العالقة وعقد اجتماعات موسعة للقادة لحسم موضوع الرئاسات الثلاث.

مصادر: الدفاع بين كتّاب والعبيدي

الكتلة البيضاء تدعو الكتل للالتفات الى المواطن

متابعة/ المدى

دعت النائبة عن القائمة العراقية البيضاء عالية نصيف قادة وأعضاء الكتل السياسية الى عدم الانشغال بمباحثاتهم حول تقاسم السلطة على حساب إغفال مصالح الشعب وإعطاء ظهرهم للقضايا التي تهم المواطن العراقي.

وقالت نصيف في بيان لها ان هذا الاهتمام الكبير الذي تبديه بعض الأطراف السياسية بمفاوضاتها بخصوص المناصب التي ترى أن حصولها عليها هو مكسب سياسي، يؤشر وضعا خطيرا انعكس سلبا على ثقة الشارع العراقي بالساسة الذين باتوا في نظر الجمهور بعيدين عن مستوى الأحداث غير مكترثين لمعاناة المواطن.

وأضافت: إن مجمل الوضع العراقي يشير الى تراجع أمني تمثل في تصاعد الإغتيالات وعودة التفجيرات، فضلا عن حاجة المواطن الى توفير الخدمات كالماء والكهرباء، إضافة الى تقاطر حشود العاطلين على أبواب الوزارات منتظرين من يجود عليهم بفرصة عمل.

وتابعت: إن هذه الأوضاع البائسة تفرض على الساسة أن يكونوا بمستوى هموم المواطن الذي لايهتم بحصول الكتلة الفلانية على مكاسب سياسية بقدر ما يحلم بحصوله على الخدمات وفرص العمل وتحسين وضعه المعيشي

وكانت الكتلة العراقية البيضاء شددت وفي وقت سابق على رفضها لمحاولات بعض الكتل السياسية للإيحاء للرأي العام ووسائل الاعلام بأنها جزء منها أو التلويح بوجود احتمالات لضمها إليها.

وقالت الكتلة في بيان لها ان دعوات بعض الأطراف السياسية لأعضاء الكتلة العراقية البيضاء بالانضمام إلى كتلة اخرى هي دعوات مرفوضة جملة وتفصيلا، ونطالب هذه الجهات بالكف عن إطلاق مثل هكذا دعوات عبر وسائل الإعلام.

وأضافت نود أن نشدد هنا مرة اخرى على أن الكتلة العراقية البيضاء هي كتلة مستقلة تماما وغير تابعة او خاضعة لأية كتلة اخرى لامن قريب ولا من بعيد، وإن أية جهة سياسية تتعامل معنا بخلاف هذا المبدأ فالتعامل معها سيكون مرفوضا.

وأشار البيان الى ان الكتلة العراقية البيضاء تعتمد مبدأ الإحترام المتبادل بين الأطراف السياسية والعمل الجاد لتحقيق مصلحة الشعب العراقي بعيدا عن المزايدات السياسية والصفقات التي تبتعد بنا عن الهدف الحقيقي.

وفي سياق متصل كشف مصدر سياسي مطلع،، على أن رئيس الحكومة نوري المالكي استقر بشكل كبير على أسمين مقدمين من القائمة العراقية لإختيار أحدهما لشغل حقيبة وزارة الدفاع.

عالية نصيف

وبحسب اتفاق الكتل السياسية وفق مبادرة رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني فأن العراقية خصص لها منصب وزارة الدفاع الذي قدم إليه أكثر من مرشح لكنهم لم يصلوا إلى قناعة المالكي.

إن "قضية الوزارات الأمنية أصبحت في طريقها لترى النور بعد استقرار رئيس الحكومة على خالد العبيدي وشاكر كتاب لشغل احدهما حقيبة الدفاع".

وكان نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي كشف عن وجود عشرة مرشحين مقدمين من القائمة العراقية لحقيبة الدفاع لرئيس الحكومة نوري المالكي.

وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه أن "العقبة الوحيدة الآن تقف على مسألة الجاهزية الصحية للمرشح خالد العبيدي الذي تعرض لاستهداف بعبوة ناسفة في الموصل، وبخلاف ذلك فأن مرشحي الداخلية والأمن الوطني متفق عليهما بشكل كبير".

وترددت أسماء كثيرة لشغل الوزارات الأمنية من شخصيات مستقلة وعسكرية وصولا إلى عناصر حزبية، الأمر الذي أثار حفيظة بعض السياسيين، وكان آخر القائمة المسلمة إلى المالكي تضمنت، خالد العبيدي لوزارة لدفاع، وتوفيق الياسري للداخلية، إضافة إلى رياض غريب لوزارة الأمن الوطني.

وتدار الوزارات الأمنية حاليا من قبل رئيس الحكومة نوري المالكي بصفته القائد العام للقوات المسلحة، إلا أنها مازالت تراوح، لعدم اتفاق الكتل السياسية على شاغلي هذه الحقائب.

دعا العراقية الى المعارضة

صباح الساعدي: الفساد اساس العملية السياسية حاليا

متابعة/ المدى

اعتبر النائب المستقل صباح الساعدي، أنه من الأفضل للقائمة العراقية أن تلعب دور المعارضة إذا كانت ترى مشاركتها في الحكومة مجرد حبر على ورق، حاثاً على إيجاد اصطفافات سياسية جديدة تثري العملية السياسية.

وقال الساعدي في تصريح صحافي إن من الطبيعي وجود خلافات بين القوى السياسية المتغانمة على السلطة لأن الأساس الذي بنيت عليه العملية السياسية أساس خاطئ، مضيفا أن اللعبة السياسية اليوم في العراق مبنية على أساس الفساد السياسي، حسب قوله.

وكانت الكتل السياسية جمدت اجتماعاتها المخصصة لمناقشة المسائل العالقة التي من بينها تشكيل المجلس الوطني للسياسات العليا واختيار الوزراء الأمنيين، في وقت تزايدت الاتهامات بين الفرقاء بتعطيل الوصول إلى حلول مرضية.

واضاف الساعدي: أن انسحاب أية كتلة من الحكومة أو من أي موقع سياسي أو حكومي تحتله، يعد طبيعياً ولا يضر بوجود العملية السياسية، مبينا أن من الأفضل للعراقية أن تلعب دور المعارضة في البرلمان إذا كانت ترى بوجودها في الحكومة هو حبراً على ورق.

وكانت العراقية أعلنت الثلاثاء الماضي أنها علقت مشاركة وزرائها في الحكومة إلى حين ورود أجوبة من التحالف الوطني بخصوص مجلس السياسات.

وأكد الساعدي أنه لابد من التوجه إلى إيجاد اصطفافات سياسية جديدة تغني العملية السياسية وتثمرها أكثر، وتجعل الرقابتين البرلمانية والسياسية أكثر على السلطة، التي بدأت تنحى منحى ديكتاتورياً خطيراً، على حد تعبيره.

وكان القيادي في ائتلاف دولة القانون خالد الاسدي قال في وقت سابق ان هنالك تحولاً في موقف القائمة العراقية وبعد أن كانت مصرة على الانسحاب من العملية السياسية، لجأت حاليا الى تعليق المشاركة في الاجتماعات، مبينا انه "بعد إيضاح المواقف من التحالف الوطني حصل هناك تراجع في موقف العراقية"، إلا أن الاسدي الذي كان حاضرا وبشكل دائم في الاجتماعات يؤكد أن قرار التعليق، الذي سيستمر حتى يعاود البرلمان جلساته، اقترحته دولة القانون ولاقى موافقة الأطراف الأخرى، مرجعا سبب عدم تحقق نتائج مثمرة من اللقاءات إلى وجود الكثير من قيادات الكتل السياسية خارج العراق بسبب العطلة التشريعية.

ويستمر الخلاف بشأن المجلس الوطني للسياسات العليا من دون بوادر حل في الأفق القريب، ولم يكتف الاسدي بالتقليل من أهمية اختيار رئيس المجلس بالنظر الى حجم المشاكل التي تعاني منها العملية السياسية، بل انه يذهب الى أكثر من ذلك بالقول "إن اختياره لم يكن ضمن اتفاقات أربيل"، بيد أن الاسدي الذي كان متفائلا في حديثه وصف الأجواء التي كانت في المفوضات بالايجابية، بالرغم من التشنج الذي يراود بعض الأطراف بين الحين والآخر.

يشار إلى أن القيادي في تيار الاحرار امير الكناني تحدث عن وجود مكاشفات واتهامات بين العراقية ودولة القانون"، موضحا ان "العراقية بدأت تكيل التهم الى الحكومة على انها تشن حملة من الاعتقالات تطال طيفا معينا من الشعب دون وجه حق".

في حين ترى الاحرار "إن الاعتقالات مشكلة تعاني منها البلاد ولا يوجد مواطن من درجة أولى او ثانية وان الحكومة تشنها على جميع المحافظات بما فيها الجنوبية".

وبحسب أمين عام تيار الأحرار " فإن دولة القانون هي الأخرى اتهمت العراقية بأنها "تشن حملة إعلامية ضد العملية السياسية وضد الحكومة ولا تستوجب هذه المرحلة الحرجة الخوض في هذه المهاترات"، مشددا على ان دولة القانون طالبت الجميلي بأن تكف قائمته عن التهديد والوعيد.

تمسك دولة القانون بموقفه بخصوص آلية اختيار الوزراء الأمنيين أكده الكناني في تصريحه السابق لـ (المدى) وقال: "إن كتلة المالكي ترى أن اختيار الوزراء الأمنيين يجب ان يكون من قبل رئيس الحكومة بعد ان يحصل على تأييد البرلمان كونه المسؤول الأول عنهم فيما تجد القائمة العراقية ان حقيبة الدفاع من حصتها".

في حين رأت النائبة عن العراقية وحدة الجميلي أن إغلاق باب المباحثات تم بعد استنفاد الغرض منها، مشددا على ان اجتماع أمس لقادة ائتلافها تمت فيه مناقشة عدة قضايا مهمة من بينها مهلة رئيس الحكومة الـ ١٠٠ يوم، والاتفاقية الأمنية واتفاقيات أربيل.

واستبعدت الجميلي في تصريحها السابق لـ (المدى) انسحاب العراقية من الحكومة وقالت: "اشك بنوايا القائمة في الانسحاب" معتبرة انه في حال إقدام القائمة على ذلك فإنها ترتكب خطأ كبيرا بحق ناخبيها كون غالبيتها تمثل طيفا أساسيا في العراق، موضحة انه "من غير المنطقي حرمان شريحة كبيرة من المشاركة في الحياة السياسية لا سيما وان للعراقية عددا كبيرا من الوزارات والمناصب السيادية".

وأكدت الجميلي أن الانسحاب من الحكومة لا يتعدى ورقة ضغط على الكتل الأخرى من اجل تنفيذ مطالب العراقية، فضلا عن ان قيادات ائتلافها غير جادة في هذا القرار، مستدركة بالقول "قد يكون لنا موقف آخر بمنأى عن الانسحاب كأن نكون معارضة في البرلمان برغم اشتراكنا في الحكومة".

وأعربت القيادية في العراقية عن أسفها لـ "وجود سياسيين وقيادات كتل تعمل على تنفيذ أجندات عربية وإقليمية من خلال الإفادة من مقدرات الشعب العراقي".

ووجهت الجميلي انتقادا الى قياداتها في القائمة لما أسمته بالتزمت بالرأي من جهة وتردد غير منطقي من جهة أخرى، بعيدا عن المرونة وتقول "ليس من الصحيح ان نتمسك بمرشحينا لوزارة الدفاع لمدة أربعة أشهر برغم وجود خبرات عالية يمكن طرحها".

ونفت الجميلي إمكانية تأسيس المجلس الوطني للسياسات العليا، مبينة "حتى وان أسس فسيكون ضعيفا ولن يرضى به زعيم القائمة"، واصفة علاوي في هذه الحالة بالخاسر الأكبر من قيادات ائتلافها.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media. culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون